المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

خطة الاستجابة الأردنية
للأزمة السورية

الملخص التنفيذي

2015

JORDAN RESPONSE PLATFORM for the Syria Crisis

الأمم المتحدة

خطة الاستجابة الأردنية

للأزمة السورية

2015

الملخص التنفيذي

الحقائق الرئيسة

9 مليون
إجمالي السكان في الاردن

1.4 مليون
إجمالي عدد السوريين في الاردن

646,700
منهم لاجئ سوري

أكثر من **4 من أصل 5** لاجئين
يعيشون في المجتمعات المستضيفة

توزيع اللاجئين السوريين في المحافظات

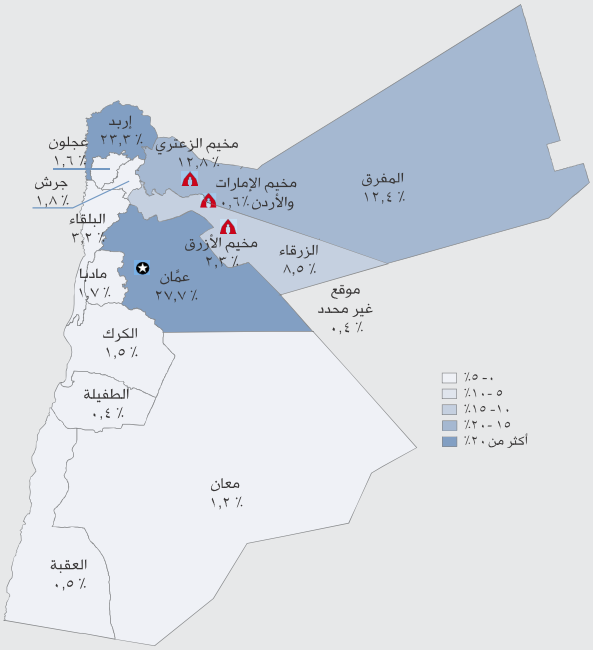

متطلبات الخزينة لخطة الاستجابة الأردنية 2015

1.85 مليار دولار
الاستجابة البرامجية لخطة الاستجابة الأردنية

1.14 مليار دولار
الدعم المطلوب للخزينة

الأرقام التي بنيت عليها الخطة للعام 2015

700,000
العدد الكلي للاجئين السوريين بنهايةعام 2015

140,000
العدد الكلي للاجئين السوريين في داخل المخيمات بنهاية 2015

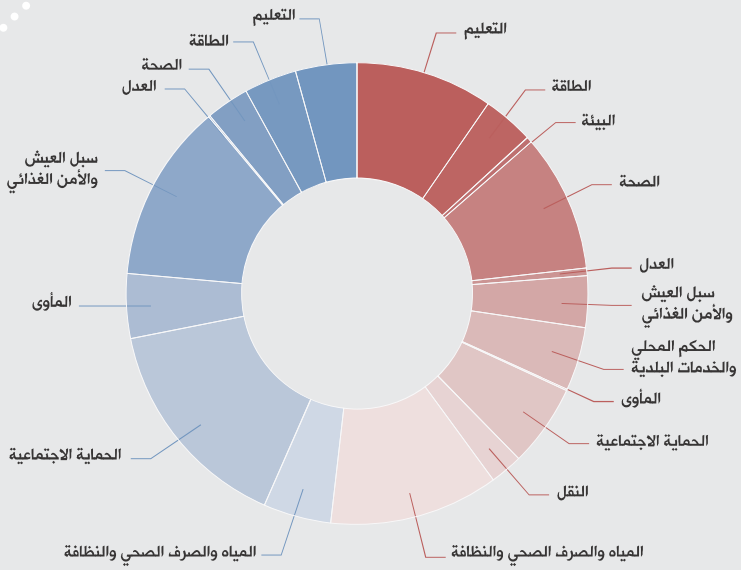

الاستجابة لدعم المجتمعات المستضيفة
956,627,754 دولار أمريكي

الاستجابة للاجئين
889,038,930 دولار أمريكي

خطة الاستجابة الأردنية لعام 2015

الملخص التنفيذي

مع دخول الأزمة في سوريا عامها الخامس، فقد اصبح عدد السوريين في الأردن 1.4 مليون نسمة، منهم 646700 لاجئ قدموا بعد الأزمة. ويعيش خمسة وثمانون بالمئة من هؤلاء اللاجئين خارج المخيمات في بعض أشد المناطق فقراً في البلاد، تصنف نسبة كبيرة منهم كفئة مستضعفة للغاية، حيث تشكل النساء نحو 23.5 بالمئة من مجموع اللاجئين السوريين، فيما يشكل الأطفال حوالي 53 بالمئة منهم 18 بالمئة دون سن الخامسة. وقد أثر توفير احتياجات هؤلاء اللاجئين بشكل كبير على الأوضاع المالية العامة في الأردن جراء زيادة الإنفاق الحكومي لتوفير الدعم والخدمات العامة والأمن بالإضافة الى ازدياد الآثار الاقتصادية السلبية نتيجة حالة عدم الاستقرار في المنطقة. وقد فاقت أعداد اللاجئين في بعض البلديات أعداد السكان المحليين، كما أن الأثر المترتب على التضخم والتوظيف ومحدودية الوصول إلى الخدمات العامة والموارد المجتمعية قد أثار توترات على المستوى المحلي. وقد ساندت المنظمات الوطنية والدولية الحكومة الأردنية في الأستجابة لهذه الأزمة، إلا أنه، ورغم ذلك، فهناك إقرار متنام بأن التمويل الحالي لضرورات العيش الإنسانية ووضع البرامج المتعلقة بذلك ليس مستداماً أوكافياً وًينبغي استكماله بنهج موجه بشكل أكبر نحو التنمية من أجل تعزيز القدرة الوطنية على التكيف مع الأزمة والحفاظ على مستوى الخدمات المقدمة وجودتها.

حقائق وأرقام

1.99
مليار دولار
الأثر المالي الإجمالي المقدر
للأزمة 2015

الطاقة

تكاليف الطاقة على الموازنة العامة تهدد بعرقلة عجلة التنمية
ما لم يتم اتخاذ خطوات عاجلة

98
مدرسة حكومية
في الأردن
تعمل بنظام الفترتين

ما يزيد على 120,000
طفل سوري لاجئ
التحقوا بالمدارس في العام الدراسي
2014/2013

70,000
اطفال لا يزالون خارج أي نمط
من أنماط التعليم المدرسي

ما بين 10,000 إلى 30,000 لاجئ سوري من البنين والبنات
يتطلبون الالتحاق عاجلاً بفرص التعليم البديل المعتمدة

عدد زيارات المرضى الخارجيين من اللاجئين السوريين إلى
مراكز الرعاية الصحية الأولية الحكومية
ارتفع من 68 زيارة في كانون الثاني 2012
إلى 15,975 زيارة في آذار 2013

2 من أصل 5 لاجئين سوريين تزيد أعمارهم عن
الـ 18 عاماً لديهم على الأقل حالة مرضية واحدة مزمنة

وخلال الفترة ذاتها، ارتفع عدد
زيارات اللاجئين السوريين إلى
المستشفيات الحكومية من
300 إلى 10,330 زيارة

ارتفعت حالات الصيد والرعي وقطع الأشجار غير
القانونية في المناطق المحمية
بما يزيد عن 300% بين العامين
2009 و2013.

إن نمو المساكن غير المنظم
يشجع الامتداد غير المستدام وتشكيل
التجمعات العشوائية.

ارتفع عدد القضايا الخاصة بالسوريين بنسبة 132%

ما بين العامين 2011 و2014

79% من أسر اللاجئين خارج المخيمات

تعيش في مساكن مستأجرة

74% من اللاجئين في المناطق الحضرية

يُعتبرون محتاجين ويعتمدون بشكل كامل على المساعدات الغذائية.

4,500 طفل سوري من الذين ليس لهم مرافق أو المنفصلين عن ذويهم

بحلول نهاية العام 2014

إن ما يزيد عن **30%**
من اللاجئين السوريين في الأردن
لديهم احتياجات حسية و عقلية محددة
ويتطلبون المساعدة المتخصصة.

تشير التقارير إلى أن ما نسبته 90% من السكان (السوريين والأردنيين)

يقومون بشراء مياه الشرب من تنكات بيع المياه
و/أو محلات، و ذلك أغلى من استخدام مياه الأنابيب بـ 20
إلى 46 ضعفاً

إن النقص في المياه،
وضعف إدارتها والوصول
غير المتساوي إلى المياه يؤجج
التوترات المجتمعية

36 بلدية في إربد، والزرقاء، والمفرق

تعاني بشكل سلبي من تأثر البنية التحتية العامة
وصيانة الطرق بسبب الزيادة المفاجئة في عدد السكان

خطة ذات ملكية وقيادة وطنية

تسعى خطة الاستجابة الأردنية (JRP 2015) إلى تجسير الفجوة بين تعزيز القدرة على التكيف وتقديم الدعم الإنساني فضلاً عن التوفيق بين أهداف وضع البرامج وآليات التمويل والتنفيذ التي غالباً ما تعمل بمحاذاة بعضها البعض في التعامل مع الاحتياجات قصيرة الأجل للأفراد، وتأخذ بعين الإعتبار الأبعاد المؤسسية المتوسطة والطويلة الأجل. وتعتمد خطة الاستجابة الأردنية منهجاً يتسم بالمرونة ليستجيب لآثار الأزمة السورية على الأردن والمجتمعات الأردنية المستضيفة ويخفف من حدتها. إن الهدف من وضع برامج الاستجابة للأزمة يتكون من شقين؛ أولهما ضمان ألا تؤدي الصدمات والضغوط إلى تدهور مستوى معيشة فرد أو أسرة أو نظام أو مؤسسة معينة على المدى الطويل، وثانيهما بناء القدرة على استيعاب الصدمات المستقبلية والتعامل بشكل ملائم مع الضغوط الناجمة عنها.

وتقدم خطة الاستجابة الأردنية برنامجاً يمتد لسنة واحدة بهدف توحيد كافة الجهود الوطنية والدولية للتعامل مع الأزمة السورية ضمن إطار عمل منسق وشمولي. وبدلاً من الربط بين التدخلات الإنسانية قصيرة الأجل والأهداف التنموية، تضع هذه الخطة مسألة الاستجابة لحاجات اللاجئين ضمن خطط التنمية الوطنية، وبذلك تساعد على تنفيذ برامج لتقديم الخدمات المستدامة التي تلبي احتياجات كل من اللاجئين والمجتمعات المستضيفة على حد سواء. وتماشياً مع مبادئ الملكية الوطنية والمواءمة والتنسيق التي اعتمدها إعلان باريس، فإن هذا النهج يساعد على ضمان قيادة الحكومة لعملية الاستجابة وأن تكون كافة التدخلات الطارئة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل منسجمة ومتسلسلة ومستكملة لما قبلها.

وتسعى خطة الاستجابة الأردنية إلى تنفيذ سلسلة من التدخلات التي من شأنها تحقيق ما يلي:

- تلبية الاحتياجات العاجلة للاجئين السوريين داخل المخيمات وخارجها إلى جانب فئات الأردنيين الضعيفة والمتضررة من هذه الأزمة.
- دعم الميزانية الحكومية لتمكينها من تلبية الالتزامات المالية الإضافية والحد من الخسائر في الإيرادات الناجمة عن الأزمة السورية.
- تحسين القدرات الحكومية بشكل عاجل من أجل التخطيط ووضع البرامج والتنسيق وتنفيذ الاستجابة بشكل أكثر مرونة مع القدرة على إدارة أثر الأزمة السورية وتخفيف حدتها بسرعة وكفاءة وفعالية.
- تعزيز قدرات الحكومة في قطاعات الصحة والتعليم والعدل والمياه والصرف الصحي على المستويين المحلي والوطني فضلاً عن التخفيف من حدة الأثر السلبي لتجمعات اللاجئين الكبيرة على قطاعات الخدمات.
- إصلاح وتعزيز الخدمات البلدية والبنية التحتية المتدهورة نتيجة للزيادات الحادة في الطلب على القطاعات المتضررة وبشكل خاص إدارة النفايات الصلبة والإسكان والبيئة والطاقة والمواصلات.
- مضاعفة فرص العمل والعيش الكريم على وجه السرعة وتعزيز قدرات فئات الأردنيين الضعيفة على التكيف مع الأزمة.
- التعامل مع اختلال التوازن الإجتماعي وتقوية النسيج الإجتماعي داخل المجتمعات الأردنية التي تستضيف اعداداً كبيرة من اللاجئين.

استراتيجيات الاستجابة القطاعية

تتكون الخطة من استراتيجيات تتعلق بأحد عشر قطاعاً، لكل منها هدف عام يمكن إدراكه من خلال تقديم مساعدات محددة للاجئين و دعم المجتمعات المستضيفة والمؤسسات المقدمة للخدمات.

التعليم

الهدف العام للقطاع: ضمان استدامة الخدمات التعليمية عالية الجودة للجميع وخاصة الفئات الأكثر هشاشةً.

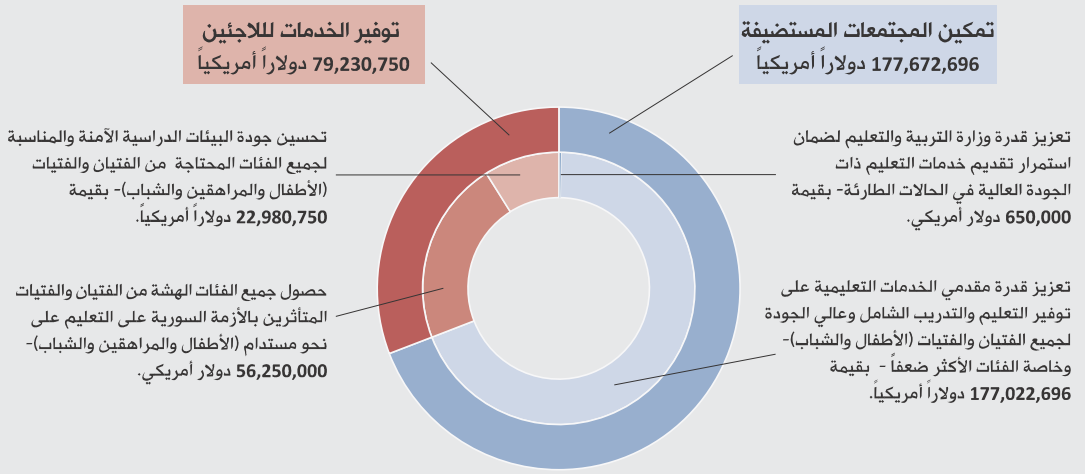

الطاقة

الهدف العام للقطاع: زيادة وتسريع الاستجابات للتخفيف من ازمة الطاقة في الأردن على نحو مستدام مما يخفف من ضغط الطلب المتزايد الناجم عن الأزمة السورية.

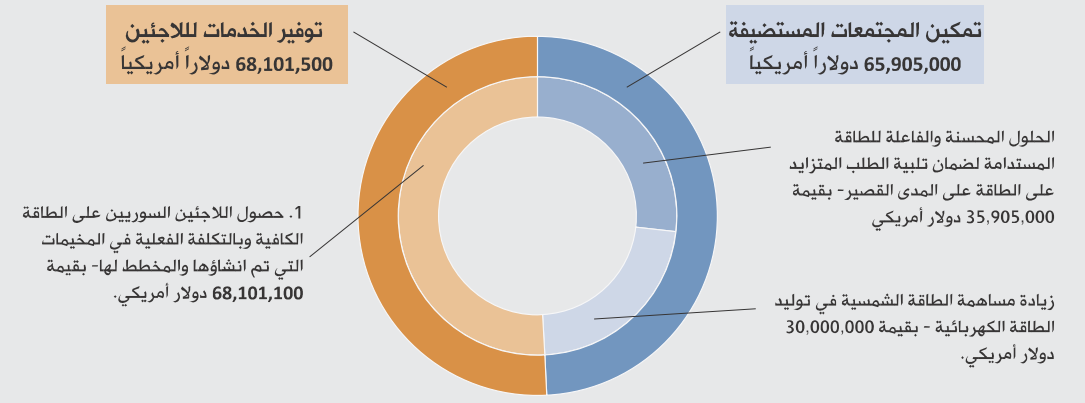

البيئة

الهدف العام للقطاع: ضمان الاستجابات المستدامة و تقليل المخاطر التي تهدد الأنظمة البيئية، والحلول الممكنة في المجتمعات المستضيفة.

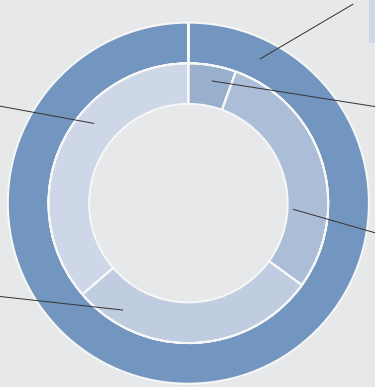

تمكين المجتمعات المستضيفة
7,300,000 دولاراً أمريكياً

الآليات الاستراتيجية الفاعلة المقامة بهدف تعميم مراعاة البيئة في تنفيذ خطة الاستجابة الأردنية للعام 2015 - بقيمة **400,000** دولار أمريكي

تحسين الآليات الرامية إلى تخفيف الضغوط المتزايدة والتنافس على خدمات الأنظمة البيئية - بقيمة 2,150,000 دولار أمريكي

تعزيز القدرات الوطنية والمحلية على إدارة النفايات الخطرة المتزايدة – بقيمة 2,100,000 دولار أمريكي.

تعزيز متابعة التلوث البيئي وتخفيفه - بقيمة 2,650,000 دولار أمريكي

الصحة

الهدف العام للقطاع: تحسين الأحوال الصحية لدى اللاجئين السوريين والمجتمعات الأردنية المستضيفة من خلال تعزيز أنظمة وخدمات الصحة الوطنية.

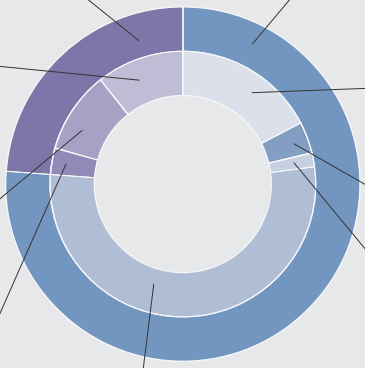

تمكين المجتمعات المستضيفة
177,834,600 دولاراً أمريكياً

إمكانية الحصول العادل على الرعاية الصحية الأولية والاستفادة منها من قبل المواطنين الأردنيين والسكان الآخرين في المناطق الأكثر تأثراً بالأزمة - بقيمة 40,627,000 دولار أمريكي.

إمكانية الحصول العادل على الخدمات الصحية الثانوية والرعاية الصحية الثالثية والاستفادة منها وجودتها للأردنيين والسكان الآخرين في المناطق الأكثر تأثراً بالأزمة - بقيمة 8,910,000 دولار أمريكي

الرعاية الصحية الشاملة المحسنة من خلال التدخلات المجتمعية بما في ذلك خدمات إعادة التأهيل المقدمة للنساء والفتيات والفتيان والرجال السوريين بالإضافة إلى الأردنيين في المناطق الأكثر تأثراً بالأزمة- بقيمة 4,000,000 دولار أمريكي

زيادة قدرة أنظمة الصحة الوطنية على التكيف مع الضغوط الحالية والمستقبلية - بقيمة 124,297,600 دولار أمريكي.

الرعاية الصحية الشاملة للسوريين من النساء والفتيات والفتيان والرجال بالإضافة إلى الفئات الضعيفة من السكان الأردنيين في المناطق التي تأثرت بالأزمة بشكل كبير - بقيمة 7,530,282 دولاراً أمريكياً.

تعزيز إمكانية الحصول العادل على الخدمات الصحية الثانوية والثالثية والاستفادة منها ومن جودتها من قبل اللاجئين السوريين من النساء والفتيات والفتيان والرجال بالإضافة إلى الفئات الضعيفة من السكان الأردنيين في المناطق التي تأثرت بالأزمة بشكل كبير - بقيمة 23,297,568 دولاراً أمريكياً.

توفير الخدمات للاجئين
55,689,446 دولاراً أمريكياً

تعزيز إمكانية الحصول العادل على الخدمات الصحية الأولية والاستفادة منها ومن جودتها من قبل اللاجئين السوريين من النساء والفتيات والفتيان والرجال بالإضافة إلى الفئات الضعيفة من السكان الأردنيين في المناطق التي تأثرت بالأزمة بشكل كبير - بقيمة 24,861,596 دولاراً أمريكياً.

العدل

الهدف العام للقطاع: ضمان الجودة وتعزيز إمكانية وصول جميع النساء والفتيات والفتيان والرجال إلى القضاء في الأردن وخاصة في المناطق التي تشهد زيادة في عدد القضايا جراء تواجد اللاجئين السوريين فيها.

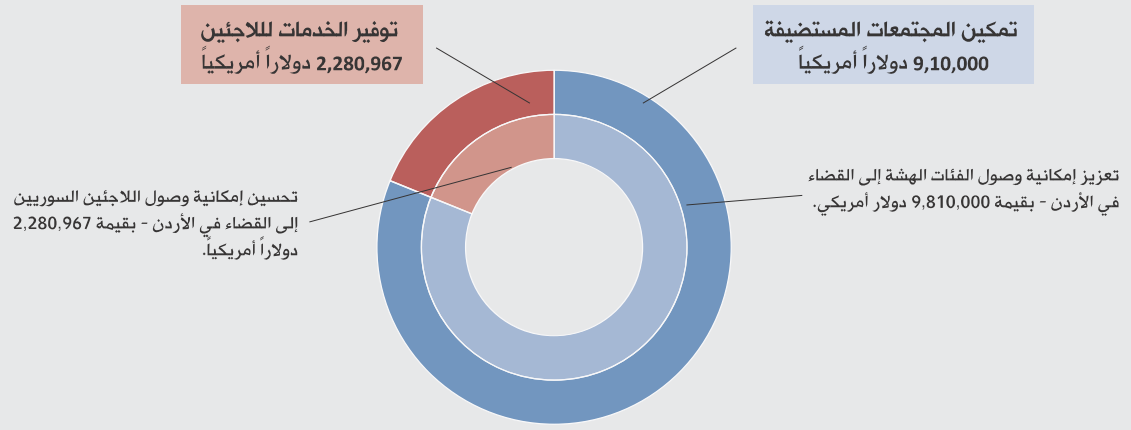

سبل العيش والأمن الغذائي

الهدف العام للقطاع: المحافظة على تحسين مستويات الأمن الغذائي من أجل إنقاذ أرواح الكثيرين وتوفير سبل العيش والتمكين من التكيف مع أثر الأزمة السورية والتعافي منه اضافة الى تحسين القدرة على

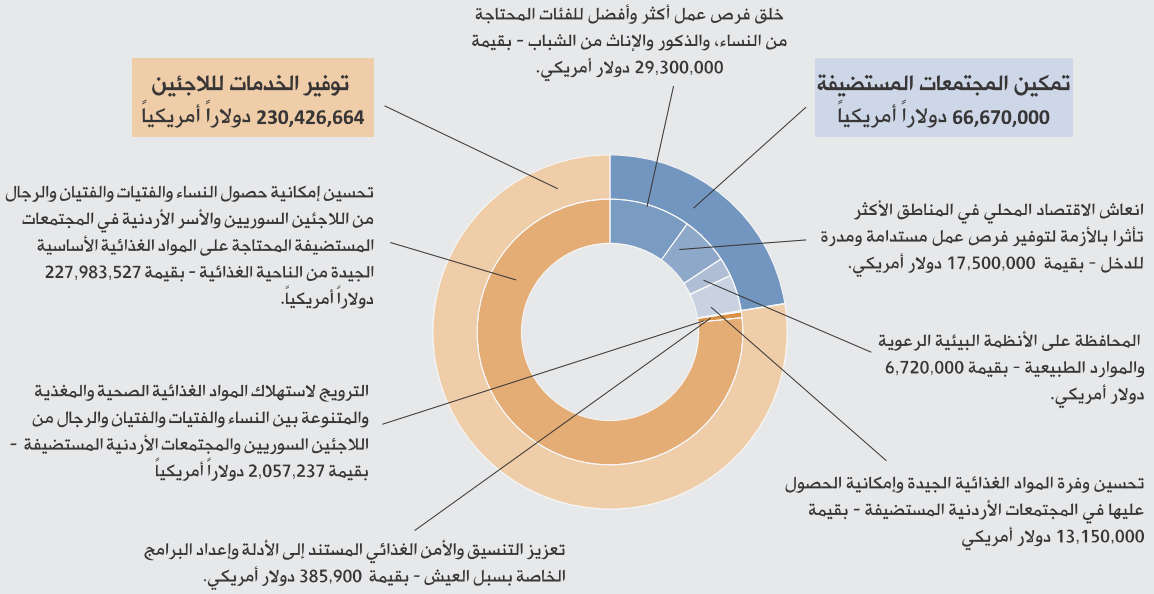

الحكم المحلي والخدمات البلدية

الهدف العام للقطاع: ضمان استجابة نظام الحكم المحلي الأردني لحاجات المواطنين والمجتمعات المستضيفة وكذلك تحديد احتياجات اللاجئين السوريين في المحافظات الأكثر تأثراً بالأزمة.

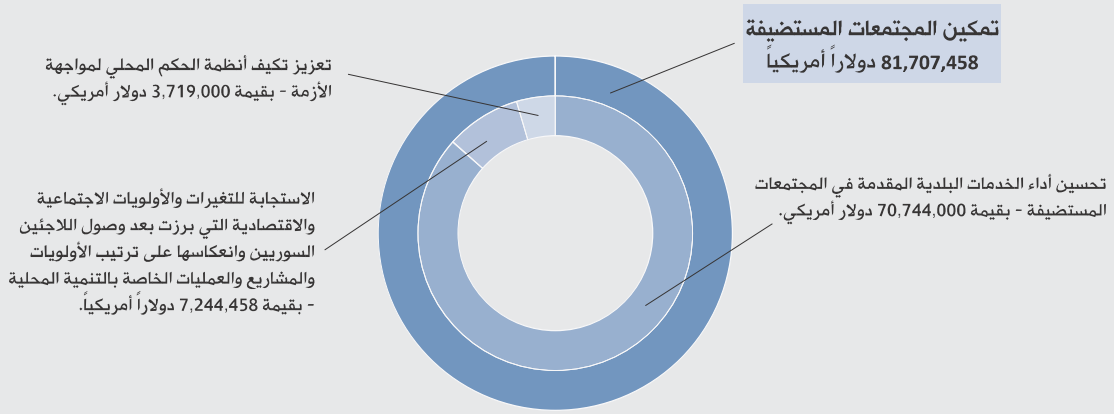

المأوى

الهدف العام للقطاع: ضمان تحسين قدرة حصول الأسر الأردنية المحتاجة واللاجئين السوريين على المأوى الملائم.

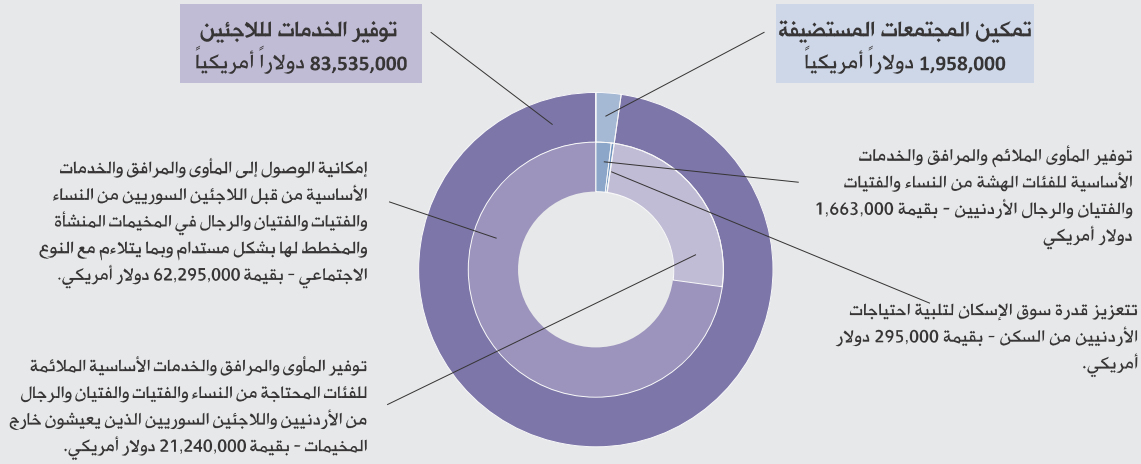

الحماية الاجتماعية

الهدف العام للقطاع: تحسين قدرة حصول الفئات الضعيفة المتأثرة بالأزمة على الحماية الاجتماعية المحسنة و توفير اطر وخدمات الحماية القانونية والتشغيلية في المحافظات الأكثر تأثراً بالأزمة السورية.

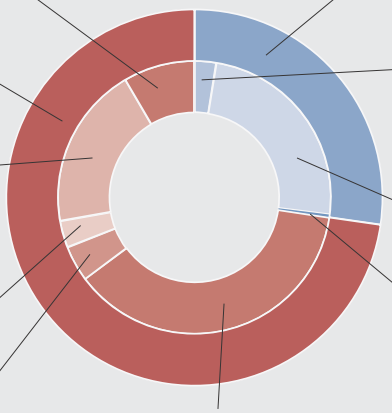

تمكين المجتمعات المستضيفة
106,210,000 دولاراً أمريكياً

تقوية أنظمة الحماية الوطنية والمحلية وتوسعتها لتلبية احتياجات الفئات الهشة في المحافظات الأكثر تأثراً بالأزمة السورية - بقيمة 10,020,000 دولار أمريكي.

تحسين آليات الحماية الاجتماعية والحد من الفقر للفئات الهشة المتأثرة بالأزمة - بقيمة 94,890,000 دولار أمريكي.

تخفيف العنف والتوترات الاجتماعية في المجتمعات المستضيفة - بقيمة 1,300,000 دولار أمريكي.

تحسين إمكانية الحصول على حماية الأراضي والحماية الدولية والحفاظ على حماية المساحات الخاصة - بقيمة 32,859,291 دولاراً أمريكياً.

توفير الخدمات للاجئين
282,384,603 دولاراً أمريكياً

تقوية الأسر والمجتمعات وإشراكها وتمكينها من المساهمة في إيجاد الحلول الخاصة بتوفير الحماية لها بالإضافة إلى تحديد الفئات المحتاجة من النساء والفتيات والفتيان والرجال والتعامل مع احتياجاتهم من خلال الخدمات والتدخلات الملائمة - بقيمة 75,070,298دولاراً أمريكياً.

تخفيف المخاطر والعواقب المترتبة على العنف المرتبط بالجنس والنوع الاجتماعي التي قد يتعرض لها النساء والفتيات والفتيان والرجال - بقيمة 12,369,607 دولارات أمريكية.

تلبية الاحتياجات المنزلية الأساسية للنساء والفتيات والفتيان والرجال من اللاجئين في داخل المخيمات والأماكن الأخرى خارج المخيمات من خلال توفير المساعدة العينية أو القسائم الشرائية النقدية - بقيمة 145,602,204 دولارات أمريكية.

زيادة إمكانية الحصول العادل على الخدمات الخاصة بحماية الطفل للفتيان والفتيات المتأثرين بالأزمة السورية – بقيمة 16,483,203 دولارات أمريكية.

النقل

الهدف العام للقطاع: تعزيز وضمان التنقل الآمن للأشخاص والبضائع في المناطق المتأثرة بالأزمة السورية من خلال توفير خدمات النقل العامة الحديثة وشبكات الطرق المناسبة.

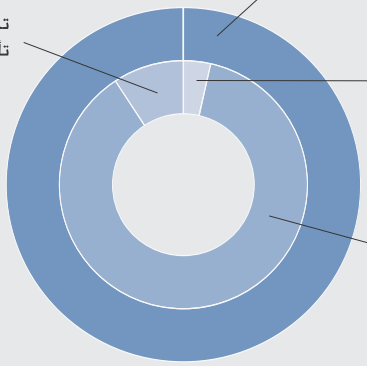

تمكين المجتمعات المستضيفة
42,200,000 دولاراً أمريكياً

تعزيز فاعلية نظام خدمات النقل لاستيعاب الزيادة السكانية في المحافظات الشمالية وهي إربد والزرقاء والمفرق- بقيمة 1,500,000 دولار أمريكي.

تقوية قدرة شبكات الطرق على استيعاب التدفقات المرورية المتزايدة في المحافظات الشمالية وهي إربد والزرقاء والمفرق - بقيمة 36,800,000 دولار أمريكي.

تحسين أنظمة وأساليب النقل في المحافظات الأكثر تأثراً بالأزمة السورية - 3,900,000 دولار أمريكي.

المياه والصرف الصحي والنظافة

الهدف العام للقطاع: تعزيز قدرة الحكومة الأردنية، وبالأخص في المجتمعات المستضيفة، على تلبية الزيادة في الطلب على المياه وخدمات الصرف الصحي.

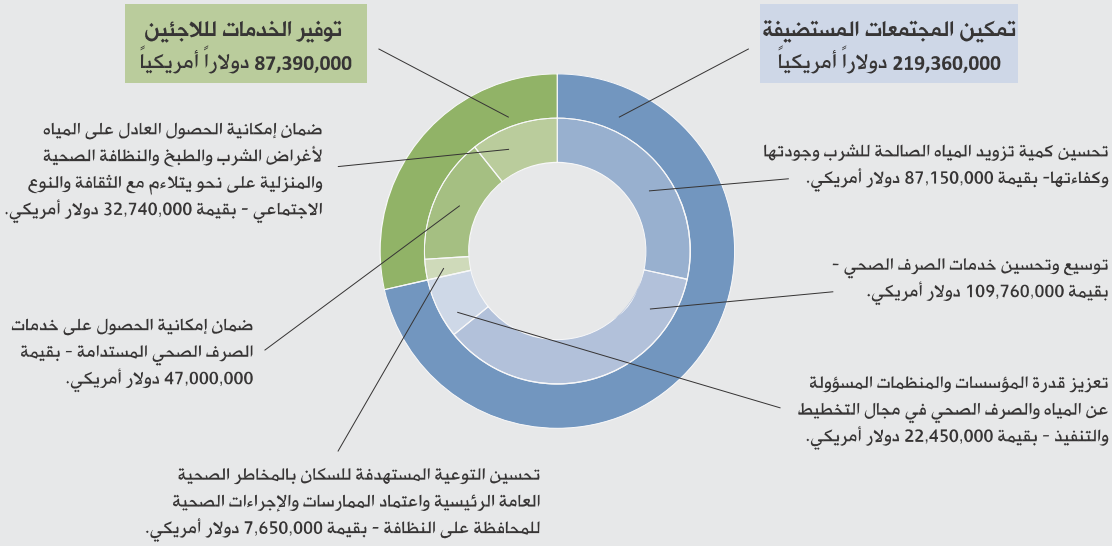

الدعم المباشر للموازنة

بالإضافة إلى البرامج الرامية إلى مساعدة اللاجئين والأسر الضعيفة في المجتمعات المستضيفة، فإن الحكومة تتكبد أيضاً مجموعة من التكاليف التي تتحملها الموازنة والخسائر في الدخل التي تشكل عبئاً مالياً كبيراً لا يمكن تخفيف حدته من خلال تدخلات القطاعات التي ذكرت آنفاً. وتتضمن التقديرات للعام 2015 ما يلي:

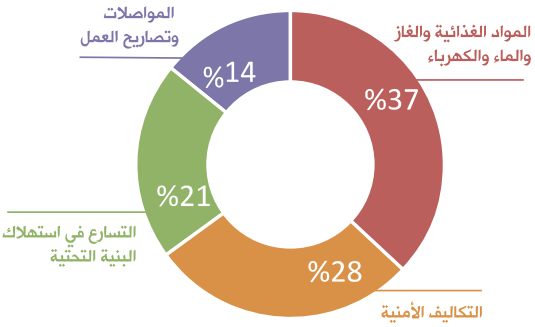

- الدعم الخاص بالمواد الغذائية والغاز والكهرباء والمياه والتي تقدر ب 417.79 مليون دولار أمريكي.
- التكاليف الأمنية المتزايدة على النشاطات المتعلقة بشكل مباشر بعمليات اللاجئين والتي تتضمن تلك التي تقدمها القوات المسلحة والدفاع المدني وقوات الدرك و الشرطة في ما مجموعه 318.7 مليون دولار أمريكي.
- الخسائر في الدخل نتيجة تضرر قطاع النقل وعدم دفع رسوم تصاريح العمل ويبلغ مجموعها 164.28 مليون دولار أمريكي.
- التسارع في استهلاك البنية التحتية ويبلغ مجموعها 244 مليون دولار أمريكي.

الإجراءات الإدارية

سيعمل إطار استجابة الأردن للأزمة السورية (JRPSC) على توفير المتابعة والتقييم لتنفيذ الخطة، وستدعم فرق العمل التي تقودها الوزارات الحكومية المعنية تنسيق خطط الاستجابة القطاعية ومتابعة تنفيذها. كما ستعمل سكرتاريا الإطار عن كثب مع وحدة تنسيق المساعدات الإنسانية (HRCU) على تنسيق تنفيذ خطة الاستجابة الأردنية والتعاون مع المانحين والجهات المشاركة في التنفيذ من أجل جمع وتصنيف المعلومات حول تدفق المساعدات وتنفيذ المشاريع. وقد تم الاتفاق على خيارات تنفيذية وتمويلية مختلفة بهدف تمويل المشاريع من خلال الميزانية الحكومية العامة والمخصصة لكل قطاع والصناديق الائتمانية والأمم المتحدة والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية بالإضافة إلى شركاء التنمية الآخرين مثل القطاع الخاص والمؤسسات الأخرى.

عملية إعداد خطة الاستجابة الأردنية 2015

تم إعداد خطة الاستجابة الأردنية 2015 تحت الإشراف والمراقبة الكاملة من قبل إطار استجابة الأردن للأزمة السورية والتي تهدف إلى تسهيل وتوجيه عمليات التنفيذ والمتابعة للاستجابة الإنسانية والتنموية الشاملة للأزمة السورية. كما يعمل الإطار على مواءمة المساعدات المقدمة مع الأولويات التنموية الرئيسية لدى الحكومة وانسجامها مع الأنظمة الوطنية للتخطيط ووضع البرامج والتنفيذ. ويتكون الإطار من الوزارات المعنية وممثلي الدول المانحة ومنظمات الأمم المتحدة كما برئاسة وزير التخطيط والتعاون الدولي.

ولضمان الانسجام في عمل هذا الإطار، تم تشكيل فرق عمل للقطاعات التالية:

التعليم	الحكم المحلي والخدمات البلدية
الطاقة	المأوى
البيئة	الحماية الاجتماعية
الصحة	النقل
العدل	المياه والصرف الصحي
سبل العيش والأمن الغذائي	

وتترأس الوزارة المعنية والمسؤولة عن كل قطاع فريق العمل الخاص بها والذي يضم ممثلين عن الحكومة ومنظمات الأمم المتحدة والدول المانحة والمنظمات غير الحكومية التي لها مشاركة هامة في ذلك القطاع.

وقد قامت سكرتاريا الاطار بتقديم الدعم الفني والمؤسسي اللازمين لضمان إعداد خطة الاستجابة الأردنية على نحو ملائم وفي الأوقات المحددة، كما تقوم السكرتاريا بالتعاون الوثيق مع وحدة تنسيق المساعدات الإنسانية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي والوزارات والدوائر الحكومية المعنية بالمهام التالية:

- تقديم المشورة في مجال السياسات العامة والمساعدة الفنية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي لتأدية مهامها كرئيس لإطار استجابة الأردن للأزمة السورية؛
- تطوير قدرات وزارة التخطيط والتعاون الدولي والوزارات المعنية على قيادة نشاطات خطة الاستجابة الأردنية وفرق عملها؛
- مساعدة وزارة التخطيط والتعاون الدولي من أجل (أ) إنشاء نظام متكامل لإدارة المعلومات يُبنى على الأنظمة القائمة، (ب) وإنشاء آلية متابعة وتقييم لتحسين تتبع المساعدات والمساءلة والتنسيق (ج) وإقامة آلية للتواصل ورفع التقارير لغايات طلب الدعم الدولي وتعزيز الوعي العام حول التحديات وسير العمل وتحقيق الانجازات في الاستجابة للأزمة.

خطة الاستجابة الأردنية لعام 2015

المتطلبات المالية للخطة

القطاع	متطلبات ميزانية دعم المجتمعات المستضيفة (دولار امريكي)	متطلبات ميزانية الاستجابة للاجئين (دولار امريكي)	المجموع الإجمالي لمتطلبات الميزانية (دولار امريكي)
التعليم	177,672,696	79,230,750	256,903,446
الطاقة	65,905,000	68,101,100	134,006,100
البيئة	7,300,000	لا ينطبق عليه	7,300,000
الصحة	177,834,600	55,689,446	233,524,046
العدل	9,810,000	2,280,967	12,090,967
سبل العيش والأمن الغذائي	66,670,000	230,426,664	297,096,664
الحكم المحلي والخدمات البلدية	81,707,458	لا ينطبق عليه	81,707,458
المأوى	1,958,000	83,535,000	85,493,000
الحماية الاجتماعية	106,210,000	282,384,603	388,594,603
النقل	42,200,000	لا ينطبق عليه	42,200,000
المياه والصرف الصحي	219,360,000	87,390,000	306,750,000
الإدارة	لا ينطبق عليه	لا ينطبق عليه	1,304,000
المبلغ الإجمالي: برامج خطة الاستجابة الأردنية	**956,627,754**	**889,038,530**	**1,846,970,284**
نصيب اللاجئين السوريين من الموارد والسلع المدعومة			417,786,616
التكلفة الأمنية			318,700,000
التزايد في استهلاك البنية التحتية			244,000,000
الخسائر في دخل الخزينة			164,280,000
المبلغ الإجمالي: الدعم المباشر المطلوب للخزينة			**1,144,766,616**
المجموع الاجمالي لمتطلبات خطة استجابة الأردن للأزمة السورية			**2,991,736,900**